

اقتصاد

فوق الطاوله

«بلوك» غاز

علي محمود هاشم

يسهل الركود إلى الاندفاع «الإسرائيلية» نحو «البلوك» الغازي اللبناني كمحاولة اعتيادية للسطو على ثروات الغير، ورغم ذلك، فلا يقلل الأمر من محاسنها رفع الغطاء عن إحدى فوهات آبار الصراع الطاقوي المحتدم شرق المتوسط، وأنابيبه. في تسخير المستجذبة للطاقة، استلمه الكيان الإسرائيلي الجدل القابل للاستخدام في فضاء جغرافي متناقض منذ احتلال فلسطين، وإلى جانب ما تصفيه البنود العقده لقوانين البحار، خيل لحكومة الاحتلال أن التلاعب بالخبط الأزمي الأزرق جنوباً، قد يشيع ضباباً كافياً لخلط الأوراق الطاقوية الآلية للانتظام في سياق تفاهات المنتصرين شرقاً.

في الطبقة الأولى من الأهداف الصهيونية، تتمظهر تطلعات الكيان المريرة للحد من الاندفاع السورية اللبنانية المتأخرة بفعل التآمر الغربي، لاستثمار ثرواتهما الغازية البحرية مستفيدين من تفاهات معقدة نسجتها روسيا مع أحد الجناحين الغربيين المهيمنين على شطآن الأطلسي.. الحفر أعرق في الأهداف، يكشف عن أحدث خبيات الكيان ومراحيضه العمومية في الخليج العربي، من مآلات معركة الطاقة التي يخوضونها بعمية الجناح الغربي الأخر.

المعادلات الداهمة لقناطر الطاقة البديلة شرق المتوسط، كانت تتفاقم إثر النجاح الروسي مطلع القرن الحالي بوضع سلسلة من إشارات «بلوك» أمام النسخة الأولى من أنابيب «نابوكو» التي استمات الغرب لإنشائها وصلا لكامان بحر قزوين بدول أوروبا، لينجح تالياً، وعبر سلسلة غاي في التعقيد من التحالفات العسكرية والدبلوماسية، بإضافة «بلوك» أخرى على طرق الإمداد البديلة من الخليج مروراً بالبحر الأحمر «السورية العراقية» فالتركية.

مؤخراً، ومع وأد الجيشين السوري والعراقي وحلفائهما الأحلام الغربية باجتراء ممرات جغرافية لترميز الغاز الخليجي نحو أوروبا في سياق الحركة الغربية ضد نفوذ الغاز الروسي في أسواقها، انطلقت سلسلة بدائل اضطرابية متصورة لمساراتها، في إحداها، نهب صهانية الغرب ومن أمامهم مراحيضهم المنتشرة في الخليج، إلى شق طريق إسعافية بمسمى «السييل الأبيض» لدفق الغاز الإسرائيلي والخليجي والمصري، كخضم للروسي، عبر محطات تجميع لوجستية تنطلق من حيفا نحو قبرص، اليونان وإيطاليا، فبقية أوروبا.

الطبيعة المستعجلة لسارات «السييل الأبيض»، اصطدمت بتكول قطري أعتب عملية «التسويل» الروسي اللافت لبوصله الإمارة بعد استدراجها، ومن خلفها، إلى شركات عميقة تم تمريرها عبر قنوات «روس نفط» عملاق الطاقة العالمي، كما اصطدمت بفشل الحرب التي شنها مرحاضاً أبي طيبي والرياض على اليمن الذي تكتنز حدوده المشتركة مع سلطنة عمان شرقاً والسعودية شمالاً، القسم الأكبر من الثروات الغازية جنوب الربع الخالي.

سلطنة عمان التي ترزح تحت شعور عميق بالغين الصامت، كانت قد أخرجت ميكراً من لعبة القبول الغازية إثر لعبة شيطانية مررتها الشركات البريطانية بالتآمر مع النظام السعودي، نجم عنها ترسيم لصوصي لحدودها وسرقة موصوفة لغازها.. أما اليمن الذي كان العرق (الإسرائيلي / السعودي / أبو طيبي) لنهب ثرواته الغازية كليا، فقد ألق بمصوده شره المشاريع الطاقوية للأمن، مزيداً من المخاطر، ووفق تسلسل الفشل هذا، وعلى غرار التفريغ الروسي لجودي لعبة «نابوكو» الغربية المتجددة مع غاز البلطيق ومن ثم مع بدائها شرق المتوسط، نجح اليمن، بطريقة أخرى، في إفراغ أنابيب «السييل الأبيض» الإسرائيلية من إمداداتها المترجاة في الربع الخالي.

الغاز المصري الذي أضاف حقل «ظهر» البحري أبعاداً جديدة لحضوره في لعبة الطاقة، وعقب سلسلة من الإغراءات والتهديدات الإسرائيلية / السعودية الخبيثة لرح مكتشفاته الجديدة في أنابيب «السييل الأبيض»، برزت سلسلة مقابلة من التفاهات الروسية المصرية كـ «بلوك» ضد كلفة استنواذ «روس نفط» على حصة مناسبة من «إيني» الإيطالية صاحبة الامتياز والاكتشاف في «ظهر»، وبالفعل، لم تتأخر مصر عن الانسلاخ من معادلة «السييل الأبيض» والاكتفاء بتوجيه المكتشفات الجديدة نحو الاستهلاك المحلي، لتبلغ أحلام «المراحيض» الإسرائيلية السعودية منتهاها مجدداً.

وفق هذه السلسلة المتراكمة من الفشل، يرنح الغاز الإسرائيلي / السعودي اليوم تحت ضغط الفشل، وما المعركة القصيرة التي خاضتها الكيان على تخوم «البلوك» اللبناني، سوى انعكاس فريدي لما يساوره من يأس حيال زحزحة المعادلات الطاقوية الأخذة بالتجزر شرق المتوسط، بما فيها التحالف «الروسي / الفرنسي / الإيطالي» في لبنان!... سيق الحرتقة الإسرائيلية الفاشلة هذه أخرى سعودية -مكافئة بالحملة- مثلتها محاولة اختطاف رئيس وزراء لبنان بعدما استندته المملكة على عجل من جلسة استناد عقود استخراج الغاز اللبناني إلى شركات «نوفاتك، توتال، إيني»، قبل أن تنتهي خطوتها البائسة هذه، بانتزاعه -فرنسياً- من فكها «الملك» الكبير، والمضي في اللعبة وكان شيئاً لم يكن.

لا يبني المره قناطر الغاز ما لم تتوافر موارد مضمونة لضخها، هذه البديهية يمكن استلهاها للثقتين من أن أنابيب «السييل الثاني الأبيض» قد دفنت جديناً خرائطياً في مياه المتوسط، وأن التواطؤ الخليجي لبيع الغاز ضمن «صفقة قرن» تستدعي التطبيق الخليجي «الإسرائيلي»، كشرط موضوعي لترميز أنابيب الغاز، كان مجانياً بالكامل!

هنا غانم

وجه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال زيارة تفقدية مع وفد حكومي لعدد من المشروعات الاستثمارية المتوقفة والمتعثرة مع القطاع الخاص أس رسالة لكل الشركاء المستثمرين بأنه «من سُمح بأن يبقى أي مشروع استثماري متوقفاً عن العمل لأي سبب كان»، مؤكداً أن هناك بدائل يجب العمل عليها علماً أن الحكومة مستعدة لأن تكون شريكة في أي مشروع فيه المصلحة العامة، وبأن العمل مستمر ولابد من الوقوف على صعوبات المشروعات وإيجاد الحلول لإعادة إقلاعها من جديد.

وأشار خميس إلى تشكيل لجان مختصة لتابعة هذه المشروعات للوصول إلى نتائج تحقق مصالح الدولة والمواطن والمستثمر، موضحاً أن الحكومة جاهزة لتتدخل في عتبات أمام الشروع باستكمال المشروعات المتوقفة، لافتاً إلى وجود فرصة مواتية لجميع المستثمرين لاستثمار التسهيلات الحكومية فيما يخص التشريعات والقروض وتبسيط الإجراءات لإعادة إحياء جميع المشروعات وتأخذ دورها كمشروعات إستراتيجية تخدم البعد الوطني في التنمية.

وأضاف خميس «نضع في أولوياتنا البدء فوراً باستكمال إنجاز المشروعات المتوقفة

وفد حكومي يزور مشروعات «أبراج سورية» و«موفمبيك»

رئيس الحكومة: لن نسمح ببقاء أي مشروع متوقفاً عن العمل لأي سبب



في جميع المحافظات ويتم العمل على مراجعة واقع كل مشروع من لجنة متخصصة من أجل الوقوف على أسباب التوقف ووضع الصيغة العقديّة بين الشركاء لتكون وفق صيغة تحقق الفائدة لجميع الأطراف وتحقق البعد الوطني في العملية التنموية. وكانت بداية الزيارة من مشروع «أبراج سورية» التي نفذتها شركة سورية القابضة في منطقة البرامكة وسط دمشق ومشروع «موفمبيك» في منطقة كفرنوسة، إذ استمع الوفد إلى شرح من القائمين

على المشروعين إلى الأسباب التي أدت إلى توقف العمل والرؤية الجديدة لإطلاقهما من جديد ولأسمياً فيما يتعلق بموضوع الصيغة العقديّة بين الشركاء لتكون وفق صيغة تحقق الفائدة لجميع الأطراف وتحقق البعد الوطني في العملية التنموية.

ويضم مشروع «أبراج سورية» خمسة أبراج أكثرها ارتفاعاً (٤٠) طابقاً بمساحة طباقية إجمالية فوق الأرض ٢٦٠ ألف متر مربع، ومساحة طباقية تحت الأرض ١٤٠ ألف متر مربع ويتضمن المشروع

والأفراج ومولاً تجارياً وموقف سيارات يتسع لألف سيارة. بدوره بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عربون أن الهدف من الزيارة اليوم هو الاطلاع على بعض المشاريع السياحية الواعدة التي توقفت بسبب الأزمة في سورية والتعرف على مشكلاتها وإمكانيات إعادة تنفيذها واستكمالها من جديد. وأشار المستثمر نبيل طعمة إلى أن الظروف والمناخ العام في سورية أصبح مواتياً للاستثمار السياحي ومن ثم فرص نجاحه باتت جيدة بعد أن دخلت سورية مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

مولاً تجارياً وفندقاً سياحياً وشققاً فندقية مفروشة ومكاتب تجارية ومواقف سيارات تتسع لـ ٢٥٠ سيارة وصالات سينما وقاعات مؤتمرات وصالات أفراج. أما مشروع «موفمبيك» فيقع على مساحة ١٠٢٥٠ متراً مربعاً وتم توقيع عقد المشروع وفق نظام (BOT) بين محافظة دمشق والمستثمر في عام ٢٠٠٧ وتمت المباشرة به في ٢٠٠٨ وتم الانتهاء من البناء على الهيكل ويضم المشروع فندقاً مكوناً من ٢٨٦ غرفة وجنحاً ومطعم وصالات للاجتماعات

«المركزي» يستبدل أموالاً مشوهة بـ ٤,٨ ملايين

ليرة بسبب الحريق والقوارض الدولار بين ٤٦٢ و٤٦٧ ليرة في «السوداء» و«مداه»: الدعم من الحوالات

الوطن

يشهد سعر صرف الليرة السورية استقراراً نسبياً بين مستوى ٤٦٢ و٤٦٧ ليرة سورية، في تعاملات السوق الموازية «السوداء» التي تستقطب النسبة الأكبر من التعاملات.

من جانبه بين مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداه» أن الليرة تتلقى الدعم من الاستقرار النسبي في حجم الحوالات الواردة من الخارج ومن تحسن أداء القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات والتجارة الخارجية والتي تتجلى في زيادة عدد المعارض الدولية المقامة والوفود الاقتصادية التي تزور البلاد. إضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية في الأسواق العالمية.

أما في السوق الرسمية فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأميركي / الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٢٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

أما بالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية فقد تحسن خلال الأسبوع، ليخفّض زوج (اليورو / ليرة سورية) إلى مستوى ٥٧٤ ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنة مع مستوى ٥٨٣ ليرة سورية المسجل في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ١,٥٤ بالمئة. كما ارتفعت الليرة السورية في السوق الرسمية أمام اليورو بما نسبته ١,١٧ بالمئة، ليخفّض زوج (اليورو / ليرة سورية) إلى مستوى ٥٣٥,٢٦ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي مقابل مستوى ٥٤١,٦ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق.

وفي سياق آخر، بين مصرف سورية المركزي أنه قام بتبديل أموال مشوهة للمواطنين بقيمة ٤,٧٦٩ ملايين ليرة سورية منذ بداية العام الجاري ٢٠١٨ من أصل طلبات مقدمة لاستبدال مبالغ بقيمة ٥,٥١٤ ملايين ليرة سورية، إذ تراوحت المبالغ المطلوب استبدالها بين ٥٠٠ ليرة و١,٦ ملايين ليرة، لأسباب متعددة أبرزها الحريق بالمداة وبماس كهربائي ولتعرضها للرطوبة أو التلف بسبب القوارض.

نائب رئيس هيئة الأوراق المالية له «الوطن»:

نظام الحوكمة الجديد قيد الصدور والتعديلات

تلزم الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية



الشركة الوحيدة المساهمة العامة غير المدرجة في سوق الأوراق المالية هي شركة المشرق العربي وأن تأخر إدراجها يعود لتأثر الشركة بظروف الحرب خلال السنوات الماضية وأنه يتم حالياً دراسة وضع الشركة وإدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية، معتبراً أن شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع ببياناتها، بشفاافية أكبر كونها تخضع لرقابة ومتابعة أكبر وتلتزم بمعايير الحكومة والإفصاح، وهناك متابعة عالية من الهيئة وأنه قد يتوقف طرح سهم الشركة بالتداول بسبب التأخر بالإفصاح عن بعض البيانات لدى الشركة المدرجة بالسوق.

وبين أن معظم المخالفات العائدة لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية هي غير جوهريّة وتعتبر بسيطة بسبب نظام المتابعة والتدقيق وتطبيق معايير الحكومة.

من جانبه أوضح محي الدين الشعار من شركة الاتحاد التعاوني للتأمين خلال ندوة الإثنين التأميني أن الحكومة ترمي لتحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وتحقيق الحماية للمساهمين ومراعاة مصالح العمل والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وتطبيق معايير غيرهما مثل الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هيكل إدارية

عبد الهادي شباط

كشف نائب رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية علي يوسف له «الوطن» عن إنهاء دراسة التعديلات الخاصة بنظام الحوكمة الحالي وهو قيد الإصدار، مبيّناً أن من ضمن التعديلات والإضافات التي تمت على نظام الحوكمة هو أن تشمل الشركات المساهمة وعددها ٥٤ شركة، ومسؤوليات اجتماعية وأن تكون ملزمة بالإفصاح عن تطبيق هذه المسؤوليات، التي يمكن أن تكون عبر تقديم منح دراسية للطلاب أو إقامة حفل زواج جماعي وغيرها من النشاطات الاجتماعية، كما بين أنه يتم التركيز على تفعيل لجان إدارة المخاطر

ولجان التدقيق. وعن أهمية الحوكمة في شركات التأمين التي كانت موضوع ندوة الإثنين التأميني، أسس بين اليوسف رئيس معايير الحكومة على هذه الشركات يؤدي لتعظيم قيمة الشركة عبر جملة المعايير والبيانات المتابعة والإفصاح ومنح حالات الغش والتلاعب، موضحاً أن ٦ شركات تأمين مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من أصل ١٣ شركة تأمين تعمل في السوق المحلية، حيث يبلغ عدد شركات التأمين المساهمة العامة ٧ شركات مقابل ٦ شركات تأمين مساهمة خاصة (مغلقة) تعمل خارج سوق الأوراق المالية.

وأوضح يوسف خلال تصريحه له «الوطن» أن

١٣٢ مخالفة تضبطها «التموين» يومياً في ٢٠١٨ ويومياً ١٣ مواطناً يشتكي



مقابل تسوية ١٩٨٨ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١١٣٠ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٧٦٥ مخالفة، والامتناع عن البيع تم ضبط ٥ مخالفات، والبيع بسعر زائد تم ضبط ١٨٩ مخالفة، ومخالفات الغش في البضاعة ٣٥ مخالفة، على حين تم ضبط ٢٢ مخالفة للاتجار بمواد مدعومة من الدولة و٦ مخالفات للاتجار بمواد غذائية، بينما تم ضبط ٢١ مخالفة ل مواد منتهية الصلاحية، ومخالفة متفرقة ١٥٦. وفيما يخص تطبيق عن المواطن أوضح النضر الله أن عدد المشتركين في التطبيق قد بلغ حتى نهاية كانون الثاني الماضي ٦٩٢٨ مشتركاً، وعدد المشتركين بانتظار التفعيل ١٨٥، بينما وصل عدد الشكاوى التي تم تسجيلها عن طريق التطبيق منذ إنطلاقه وحتى نهاية كانون الثاني ٢٢٧٣ شكاوى أي خلال ٦ أشهر إذ انطلق

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافة عدا (الرقعة وإلب ودير الزور) ٣٩٨٢ ضبطاً خلال كانون الثاني الماضي، أي ب معدل ١٣٢ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون ١٤ وعددها ٢٨٩٠ ضبطاً وضبوط العينات المسحوبة تبلغ ١٠٩٢ ضبطاً.

وفي تصريح له «الوطن» بين مدير مديرية حماية المستهلك حسام النضر الله أنه تمت إحالة ٤٤ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، وتم إغلاق ١٢٠ فعالية تجارية، وذلك خلال الورديات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٢٩٢٧ دورية. مبيّناً أنه تم تحصيل مبلغ ٩٤ مليون ليرة سورية وذلك